الحق في العدالة المناخية وإنقاذ الكوكب

الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

/andmhr
andmhr@gmail.com
/anfdmhr
+201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

أصبحت قضية العدالة المناخية من أهم القضايا العالمية والتي أولتها الأمم المتحدة أهمية خاصة وجعلتها في مقدمة القضايا التي تطرح بشدة على صعيد الأجندات الدولية خاصة فيما يتعلق بقضايا تغير المناخ وقد ترجع هذه الأهمية إلى ارتباط مفهوم العدالة المناخية بالعميد من حماية حقوق الإنسان بداية من الحق في الحياة للإنسان والحفاظ على سلامته وأمنه الغذائي انتهاءا بالحق في التنمية وضرورة التوزيع العادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة الصناعية والدول الفقيرة الأكثر تضررا من جراء التغيرات المناخية ومراعاة تحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة .

ويرجع السبب الرئيسي وراء اجراء التغيرات المناخية إلى أعقاب الثورة الصناعية الكبرى وتحقيق السبق التاريخي للدول الصناعية في الصناعات المعتمدة على الوقود الأحفوري والذي لعب دورا خطيرا في إحداث حالة من الخلل والتلوث علي كوكب الارض والأضرار بالغلاف الجوي ونتج عن هذه الصناعات غازات تعمل على حبس الحرارة وتمنع عودتها الي الفضاء الخارجي ، اهمها غاز ثاني اوكسيد الكربون وساهمت تلك الغازات في رفع درجة حرارة الكوكب مقارنة بفترة ما قبل الصناعة وقد تسببت في تغيّرات عميقة في النظم البشرية والطبيعية ولعبت دور اساسي في زعزعة استقرار الانظمة البيئية وتسببت في عدة كوارث طبيعية مدمرة كالاعاصير واختلال هطول الأمطار والفيضانات والانهيارات الارضية والجفاف واشتعال الغابات وغيرها.

الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

وبالرغم من المخاطر والآثار السلبية التي تواجه دول العالم بسبب التغير في المناخ الا ان ازمة المناخ لا تؤثر على الجميع بشكل متساوي بل تواجه بعض المجتمعات والأفراد أضراراً أكثر من غيرها وهو ما أكدته إنقر أندرسون، خبيرة البيئة والاقتصاد التي ترأس برنامج الأمم المتحدة للبيئة قائلة "إن اليوم، يعيش ما يقرب من نصف البشرية في منطقة خطر. لقد عرّضت الظواهر المناخية المتطرفة الملايين من الناس لانعدام الأمن الغذائي والمائي الحاد، لا سيما في إفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية والجزر الصغيرة والقطب الشمالي، وهي الأماكن التي لم تساهم إلا قليلاً في تغير المناخ " وهو ما يجعلنا نسلط الضوء على مصطلح العدالة المناخية.

ويرتبط مصطلح العدالة المناخية وفقا لأدبيات الأمم المتحدة بمبدأ "عدم تكافؤ توزيع الآثار الناجمة عن الاحترار العالمي والتي لا يشعر بها الناس بشكل عادل ومنصف فكثيرا ما تتأثر المجتمعات النامية والفقيرة المحلية المهمشة او المحرومة من الخدمات والتي لا تستطيع أن تتخذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا الاحترار وبالتالي تتأثر البلدان الأكثر فقرا والفئات السكانية الأشد ضعفا ولا سيما الدول الزراعية الأكثر تأثرا والتي يعتمد اقتصادها على الزراعة بالرغم من انها الاقل إسهاماً في انبعاثات الغازات المسببة في الاحترار العالمي والتي تعتمد عليها بشكل أكبر الدول الصناعية " وهو ما انعكس على تناول قضايا المناخ وارتباط مفهومها بمفاهيم العدالة والمساواة وتقسيم أعباء الظاهرة بين الجميع في ظل غياب عدالة التأثير والتأثر .

الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

ويعد الحديث عن الحق في العدالة المناخية أمر حديث نسبيا نظرا لارتباط المفهوم ذاته بالجوانب الاخلاقية بالتغير المناخي وارتباطه بحقوق الإنسان الأساسية التي من شأنها أن تهدد استقرار الإنسان وتجور على العديد من حقوقه في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والحق في الغذاء، والحق في الصحة، والحق في السكن، والحق في تقرير المصير ولذا يقع على عاتق الدول التزامًا في مجال حقوق الإنسان في اتّخاذ التدابير اللازمة للتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره السلبية وتقلل من تهديدات ومخاطر التغير البيئية و الآثار السلبية المتوقعة لتغير المناخ، وضمان أن يتمتّع الأشخاص المتضررين منه، لا سيّما من يعيش أوضاعًا هشّة، بإمكانية الوصول إلى التعويضات ووسائل التكيف الفعالة لعيش حياة كريمة .

وتتطلب العدالة المناخية تحركا سريعا من قبل كافة الدول بداية من تحديد المفهوم بشكل أكثر دقة ، وتحديد نسب مشاركة الدول المتقدمة وكذلك تحديد احتياجات الدول والفئات الأكثر تضررا ، ومدى التزام كلا منهم بالحد من التغير المناخي ،وهو ما يسمى بالمسؤولية المتباينة نظرا للمخاطر التي أسفرت عنها قضايا المناخ والتي اصبحت تنذر بمخاطر لا يمكن تجاهلها امام العالم ولا يمكن وفقا لرؤى العلماء من استمرارها لفترات طويلة فهي تهدد العالم بتفاقُم معدلات الفقر و بكوارث بيئية ومجاعات لن يمكن السيطرة عليها مستقبلاً .

الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

وعلى الرغم من تعدد المسارات الدولية التي اهتمت بالتغير المناخي والعدالة المناخية وتعدد الاتفاقات التي عقدت تحت مظلة الأمم المتحدة إلا أن معظمها يحتاج إلى إيمان حقيقي من الدول بالالتزام ببِنودها ومن أبرز هذه الاتفاقات :

1- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

أبرمت الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في عام 1992م، ودخلت حيز التنفيذ في مارس من العام 1994م بعد أن صادقت عليها 197 دولة، وكان هدفها الرئيسي تثبيت انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى يحول دون إضرار النشاطات البشرية بالنظام المناخي للأرض.

وبعبارة أخرى يمكن القول بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992م تُشكل حجر الزاوية في بنية حماية المناخ في القانون الدولي، فهي الاتفاقية الأولى التي وضعت خصيصًا لمعالجة هذه المشكلة، ومن خلالها تطورت سبل الحماية إلى أن وصلت إلى الحال الذي نحن عليه الآن ولقد وردت المادة الثالثة من الاتفاقية الإطارية عدة مبادئ تمثل الدليل الذي يُرشد أطرافها عن اتخاذ أي إجراءات تتعلق بتحقيق هذه الاتفاقية وتنفيذ أحكامها

الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

وهذه المبادئ هي: التنمية المستدامة والإنصاف، والمسئولية المشتركة لكن المتباينة، ومبدأ الحيطة، وقد قرر جانب من الفقه أن هذه المبادئ تمثل أكثر من مجرد توجهات لصياغة الالتزامات في هذه الاتفاقية، بل سيكون لها دور محوري في خلق تقارير وتفاعل بين الدول في ما يخص أي مفاوضات مقبلة تخص حماية المناخ

وأدركت البلدان أن شروط الخفض من انبعاثات غازات الدفيئة في الاتفاقية لم تكن كافية ، فتم إطلاق مفاوضات لتعزيز الاستجابة لتغير المناخ واعتمدت بعد ذلك بعامين بروتوكول كيوتو الذي يلزم البلدان المتقدمة قانونا بأهداف الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة

2- بروتوكول كيوتو

وضع بروتوكول كيوتو1997 مسؤولية تنفيذ العبء الأكبر من الالتزامات الواردة فيه على عاتق الدول المتقدمة ، إذ يلزمها البروتوكول بتقديم كافة صور الدعم المالي والفني اللازم لإعانة الدول النامية و الأقل نموا على تنفيذ الالتزامات الناشئة عن السياسات الدولية المشتركة لحماية البيئة من مظاهر التلوث التي تداهمها .

الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

يضاف إلى ذلك أن هذا البروتوكول ألزم الدول المتقدمة _ دون الدول النامية والأقل نموا بالعمل على انتهاج السياسات اللازمة لتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب محددة وفقا لجدول زمني معين.

ومن هنا فإن الدول النامية و الأقل نموا تنظر بعين الرضى و الارتياح إلى بروتوكول كيوتو نظرا لقلة الالتزامات التي ألقاها على عاتقها في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث المناخي خاصة وأنها تخشى من ان اى التزامات تفرض عليها في مجال حماية البيئة سوف تحد من قدراتها وحرية حركتها على تنفيذ مشروعات التنمية ، خاصة في هذه المرحلة المبكرة من مراحل النمو . يضاف إلى ذلك أن الدول النامية و الأقل نموا لا شأن لها فيما يخص ظاهرة انبعاثات الغازات الدفيئة ، حيث أنها قد حدثت بفعل درجات التصنيع المتقدمة التي وصلت إليها الدول المتقدمة، بل ترى نفسها ضحية سياسات التصنيع الخاطئة التي اتبعتها الدول المتقدمة ، وعرضتها لمَصير مشؤوم في حالة ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية ، إذ لا تملك الموارد المالية والتكنولوجية التي تعينها على مواجهة سلبيات هذه الظاهرة .

الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

وعلى العكس من ذلك ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن بروتوكول كيوتو ظالم لها ، وغير محقق لمصالحها . وتستند الولايات المتحدة في ذلك إلى وجود دول وإن كانت نامية في الوقت الحالي ، إلا أنها ليست كذلك في المستقبل القريب ، خاصة الصين, والهند, حيث ستحول هذه الدول الأخيرة لتصبح من بين الدول المسئولة عن ظاهرة انبعاثات الغازات الدفيئة . فهذه الدول تنفذ برامج ضخمة للتصنيع دون أن تقدم أى التزامات في مجال تخفيض الانبعاثات، ولذا دعا الرئيس الأمريكي بوش الابن إلى معارضة تصديق الولايات المتحدة للبروتوكول

3- اتفاقية باريس

اعتبرت الاتفاقية إن تغير المناخ هو حالة طوارئ عالمية تتجاوز الحدود الوطنية. وإنها قضية تتطلب حلولاً منسقة على جميع المستويات وتعاوناً دولياً لمساعدة الدول على التحرك نحو اقتصاد منخفض الكربون.

تبنت 197 دولة اتفاق باريس و دخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد أقل من عام، ويهدف إلى الحد بشكلٍ كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية في هذا القرن إلى درجتين مئويتين مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى 1.5 درجة.

الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

يتضمن الاتفاق التزامات من جميع الدول لخفض انبعاثاتها والعمل معاً للتكيف مع آثار تغير المناخ، وتدعو الدول إلى تعزيز التزاماتها بمرور الوقت. يوفر الاتفاق طريقاً للدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية في جهود التخفيف من حدة المناخ والتكيف معها مع إنشاء إطارٍ للرصد والإبلاغ الشفافَين عن الأهداف المناخية للدول.

يوفر اتفاق باريس إطاراً دائماً يوجه الجهد العالمي لعقود قادمة. والهدف هو رفع مستوى طموح الدول بشأن المناخ بمرور الوقت. ولتعزيز ذلك، نصّ الاتفاق على إجراء عمليتَي مراجعة، كل واحدة على مدى خمس سنوات.

يمثل اتفاق باريس بداية تحول نحو عالم منخفض الكربون و يعد تنفيذ الاتفاق أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لأنه يوفر خارطة طريق للإجراءات المناخية التي من شأنها تقليل الانبعاثات وبناء القدرة على الصمود مع تغير المناخ

الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

دور مصر في تعزيز ملف المناخ

بذلت الدولة المصرية جهودا ضخمة في ملف التغير المناخي سواء من خلال مشاركتها الدولية أو من خلال إسهاماتها الداخلية في تطوير البنية الاساسية والمشروعات التي من شأنها أن تحد من تأثيرات التغير المناخي ومنها :

استضافة مؤتمر المناخ العالمي في دورته الـ 27 بمدينة شرم الشيخ أكبر مؤتمر حول موضوع التغير المناخي في العالم يشارك فيه ممثلي حكومات الدول الأطراف، والشركاء من القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني والقطاع الأكاديمي والمؤسسات البحثية، ويمثل فرصة سانحة لعرض أفضل الممارسات المتعلقة بتغير المناخ في أفريقيا والمناطق الأخرى، من خلال مقاربة تحقق مصالح الدول النامية والأكثر تضررا من أزمة تغير المناخ.

وهو ما يعكس الدور الريادي لمصر في ملف التغير المناخي، و إدراك القيادة السياسية للتهديدات الخطيرة التي تشكلها هذه الظاهرة حيث تتطلب المعالجة الناجحة لهذه الظاهرة العالمية تضافر الجهود الدولية من خلال مقاربة شاملة تعتمد على كافة التخصصات ذات الصلة، وتشكل فيها "العدالة المناخية" محورا أساسيا.

الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

كما حرص الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي علي وضع ملف التغيرات المناخية على رأس أولويات القضايا المصرية وتحدياتها واحتلت حيزا كبيرا من الاهتمامات المصرية، كونها تعد جزءا لا يتجزأ من منظومة التنمية المستدامة المنشودة، وأن تغير المناخ يعتبر من أخطر تلك القضايا، وإرتباطها بالفقر المائي والتصحر .

استطاعت مصر أن تقدم في حوار بطرسبرج للمناخ محطة مهمة لمواجهة التغيرات المناخية وجاءت كلمة الرئيس السيسى مدافعة عن القارة الأفريقية بشأن تضررها من ازمة المناخ والتي حملت في طياتها بادرة أمل للإنسانية كلها، ومطالبة بمواجهة هذا التحدي الأكبر للعالم، والتهديد الأخطر للبشرية حال عدم القيام باتخاذ الآليات والتعهدات الدولية، وتوجيه دعوة بضرورة قيام العالم والمجتمع الدولي بمسؤولياته على أرض الواقع.

وقدمت مصر نموذج للعالم كله بعرض جهودها التنموية نحو الاتجاه للطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر، وذلك من خلال استراتيجية الدولة لمواجهة تغيرات المناخ 2050، متخذة من هذه الجهود والأفعال دليل على صدق الإرادة وجدية القرار حتى وان كانت مصر ليست من الدول المتسببة فى هذه الظاهرة، إلا أن لديها موقف أخلاقي وريادي تجاه قارتها وإتجاه العالم أجمع .

الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

وقد اهتمت مصر علي ارض الواقع بتنفيذ العديد من المشاريع التي من شأنها أن تعلي من قيم مبادئ الحفاظ على البيئة ومراعاة التنمية المستدامة وحفظ حقوق الأجيال القادمة في التمتع بموارد بلادهم حيث قامت :

- بإعادة بناء ملف مصر الخاص بتغير المناخ، وتطويره لمواجهة تلك التحديات، فقد تم تضمين مبادئ الحفاظ على البيئة والحد من آثار التغيرات المناخية ضمن الاستراتيجية الوطنية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، كما تم إنشاء المجلس الوطنى للتغيرات المناخية والذي أصبح تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولى وبِعضوية الوزارات والقطاعات المعنية.

- بإعداد استراتيجية وطنية لإدارة مخلفات البناء والهدم طبقا لأفضل الممارسات الدولية، كما تم تقييم الكسارات المتنقلة للاستخدام فى مصر للقضاء على الكميات المتراكمة، بالإضافة إلى تخصيص 3 مدافن لاستيعاب كميات المخلفات المتولدة بالمدن الجديدة للحد من مخلفات البناء والهدم.

- بتدوير المخلفات باستخدام تعديل 16 مواصفة قياسية لمواد البناء لتسمح باستخدام ناتج التدوير في مشروعات البنية التحتية .

- بتأسيس أول وحدة باستخدام التكنولوجيا، والتى تم من خلالها تنفيذ أول تجربة فعلية على الأرض لمشروع تحويل المخلفات إلى طاقة، وهو مشروع إرشادى بقرية قلهانة بمركز إطسا بمحافظة الفيوم، تصل سعة المحطة إلى 2.5 طنا/يوم بقدرة إنتاجية تبلغ 100 كيلووات.

- برعاية مؤتمر الأطراف الرابع عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي الذى استضافته مصر بمدينة شرم الشيخ،وحضره الرئيس عبد الفتاح السيسي ليكون بذلك أول رئيس لمصر يحضر حدثا عالميا بيئيا على أرض مصر، وقد تحقق بفضل دعمه المستمر للقضايا البيئية من أجل العيش فى بيئة صحية وآمنة، حفاظا على حقوق الأجيال القادمة للتمتع بالموارد الطبيعية والعمل على وقف هدرها.

- بالتوسع في مشروعات إنتاج الوقود الحيوي من النفايات لما له من مردود بيئى واقتصادى واجتماعى مترابط، فى إطار المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإدراجه ضمن أنشطة المشروع القومى لتطوير قرى الريف المصرى والحرص على تعزيز البرامج الداعمة للتوعية البيئية والمشاركة المجتمعية ودعم الشباب فى هذا الإطار، بالإضافة إلى السعي لتعظيم الحوافز الخضراء المقدمة إلى الهيئات والمنشآت والأفراد التى تساهم فى زيادة معدلات تحسين الأداء البيئي.

- بتبني مشروعات لوقف تلوث البحيرات كبحيرة المنزلة، والحفاظ على نهر النيل ووقف التعدى عليه، ، الاهتمام بمشروع العاصمة الإدارية تمت مراعاة المعايير البيئية، وإتاحة مساحات كبيرة للزراعة.

- بتبني منهج التعافي الأخضر، لتصبح مصر أول دولة فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تطرح السندات الخضراء للاستثمار فى مجالات الطاقة المتجددة والنقل المستدام وإدارة المياه، وأيضا العمل مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لإصدار معايير الاستدامة البيئية، والتى سيتم العمل بها فى المشروعات وقطاعات التنمية في الخطة الاستثمارية للدولة.

- بالاهتمام بملف المحميات والسياحة البيئية فى تطوير المحميات الطبيعية باعتبارها من أهم ملامح العمل البيئى كما تعد أحد أهم فرص الاستثمار بمصر، إذ تم العمل على تحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للزوار بـ 13 محمية طبيعية على مستوى الجمهورية من خلال تنفيذ 10 مشروعات لِرفع كفاءة البنية التحتية بمحميات جنوب سيناء ووادى الريان، كما تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى لرفع كفاءة البنية التحتية بِمحمية سالوجا وغزال، ويجرى استكمال تطوير وتحديث منظومة إدارة المحميات الطبيعية.

الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

- بتقديم دور إيجابي لصالح الدول النامية فى مؤتمر تغير المناخ ببولندا، من خلال قيادة مصر وألمانيا محور تغير المناخ حيث نجحا فى فك الخلاف بين الدول النامية والمتقدمة مما ساعد على نجاح المؤتمر بشهادة العالم .

- بإصدار قرار "202" الخاص بتنظيم الاستخدامات البشرية للأنشطة البحرية، حيث استخدام جزء من الموارد المالية الناتجة عن تنفيذه فى مشروعات تطوير ودعم السياحة البيئية إذ تم إنشاء وتجديد 70 شمندورة بحرية بجنوب سيناء لتأمين مراكب السياحة وخفض التأثير البيئى بتفادي ربط المراكب بالشعاب المرجانية بما يحافظ على الحياة البحرية ويوفر تجربة سياحية بيئية فريدة داخل المحميات.

- بالاهتمام بخفض نسبة الجسيمات العالقة التى تسبب تلوث الهواء حفاظا على صحة المواطن المصرى، وقد وصل عدد محطات رصد نوعية الهواء المحيط إلى 109 محطات رصد على مستوى الجمهورية، ومن المستهدف أن تصل إلى 120 محطة بحلول عام 2030، كما وصل عدد المنشآت الصناعية المرتبطة بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية إلى "76" منشأة بـ "352" نقطة رصد، وذلك بهدف خفض التلوث بالجسيمات الصلبة 50% بنهاية عام 2030.

الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

- يتولي مصر مهمة كبيرة بالعمل لتحقيق مصالح المنطقة الإفريقية والعربية والقيام بدور محورى فى المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة باتفاقات تغير المناخ، وظهر هذا خلال مفاوضات اتفاق باريس 2015، إذ قادت مصر المجموعة الإفريقية وعملت على توحيد الصوت الأفريقي وتحقيق مصالحه، وتم إطلاق مبادرتين هامتين وهما المبادرة الإفريقية للتكيف مع آثار التغيرات المناخية والمبادرة الإفريقية للطاقة المتجددة.

- باستضافة مصر في 2018 مؤتمر الأطراف لاتفاقية التنوع البيولوجي وحرصت على رفع المطالب الإفريقية من خلال إصدار الأجندة الإفريقية للتنوع البيولوجي والإعلان الإفريقى ومراعاة الربط بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

التوصيات :

<u>توصي الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان بعدة توصيات منها:</u>

1- الاعتراف بقضايا التغير المناخي كقضية حقوقية وانتهاكها يمثل جريمة ضد الإنسانية

2- ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية كوكبنا من أجل الأجيال الحالية والمقبلة ولحماية وجودنا. وتشكّل تلبية هذه الضرورة التحدي الأكبر لحقوق الإنسان في هذه الحقبة، وعلى جميع الدول التزام بالعمل معًا في هذا الصدد، وترجمة الأقوال إلى أفعال من أجل إعمال الحق في بيئة صحية بالكامل.

3- توفير بنك معلومات عن التأثيرات المناخية بالدول لمتابعة الدول الأكثر تضررا و معالجة التأثير غير المتناسب للأضرار البيئية على الفئات الأكثر تهميشًا وحرمانًا.

4- يجب أن يتم إصدار خطة تمويل طموحة لتلبية حاجات افريقيا للتكيّف على التغيرات المناخية بحلول عام ٢٠٢٥، وما بعده، كما يجب الاتفاق على خطة عمل مخلصة و طموحة بدون تأخير .

5- تعديل اتفاقيات تغير المناخ لتنُص صراحة على مبدأ العدالة المناخية، وتجعله مبدأ ملزمًا لا سيما للدول الصناعية الكبرى.

الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

6- عقد شراكة مناخية بين الدول المتقدمة والنامية بنقل خبرات الأولى في مجال الطاقات المتجددة والسبل العلمية للحد من تأثيرات المناخ على الدول الفقيرة والاستفادة من الكفاءات في مجال إدارة المخاطر المناخية .

7- إلزام الدول بالحد من تأثيرات المناخ على أن تتحمل الدول المتقدمة عبء أكبر من الفقيرة في التصدي لتغير المناخ، وهو ما يُعرف بمبدأ المسؤولية المشتركة المتباينة وتوفير الدعم المالي اللازم لمواجهة هذه التأثير على اقتصاد الدول النامية .

8- التشجيع على التوجه لاستخدام الطاقة النظيفة والأكثر استدامة واستخدام بدائل الكربون والتوقف عن استخدام الوقود الإحفوري والتحول نحو الاقتصاد الأخضر والزراعة الذكية .

9- الاهتمام بإجراء البحوث البيئية وإنشاء وحدات رصد لتأثيرات التغير المناخي من شأنها تقديم بدائل وحلول أكثر فاعلية في الحد من مخاطر التغير المناخي.

10- تشجيع المشاركة في المؤتمرات البيئية والمناخية التي من شأنها تقليل الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب والوصول لأهداف مشتركة لحماية الإنسانية .

11- دور المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية في نشر الوعي البيئي ولا سيما قضايا التغير المناخي لدى الأفراد ودورهم في حماية البيئة و كيفية مواجه الآثار الناتجة من التغير المناخي .

الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة